الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/229
13 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البنود ٢٩ و ٣٤ و ٩٢ و ٩٣ من
القائمة الأولية*

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبربادوس لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم نسخة من البلاغ الذي صدر في بريدجتاون عقب اختتام الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر رؤساء حكومات المجموعة الكاريبية، المعقود في بربادوس، في الفترة من ٤ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤ (انظر المرفق)، وأن أرجو تعميمه بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٢٩ و ٣٤ و ٩٢ و ٩٣ من القائمة الأولية.

(توقيع) إي. بيسلي مايكوك
الممثل الدائم

* A/49/50/Rev.1.

المرفق

البلاغ الصادر عن الاجتماع الخامس عشر لرؤساء حكومات المجموعة الكاريبية، المعقود في بربادوس في الفترة من ٤ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤

لم تُمثل مونتسيرات في المؤتمر.

ومثّل جزر فرجن البريطانية، وهي عضو منتسب في المجموعة، السيد هـ. لافيتي ستاوت، رئيس الوزراء.

وألقى رؤساء الوزراء التالية اسماؤهم بيانات في حفل الافتتاح: السيد ارسكين ساندیفورد، والسيد جيمس ميتشل، والسيد مانويل اسكفيل، والسيد ليستر بيرد. وترأس السيد ادوين كارينغتون، الأمين العام، المداولات، وألقى بيانا استهلاليا.

ودعا السيد ارسكين ساندیفورد، رئيس وزراء بربادوس ورئيس المؤتمر، في ملاحظاته الترحيبية، المجموعة الكاريبية إلى الانتقال إلى مستوى أعلى للعمل من خلال توحيد قدرتها الاقتصادية وقدراتها الأخرى، من أجل توفير الرخاء وبعث الأمل وتهيئة حياة أفضل وأكثر استدامة للناس. وحث المجموعة على أن تسعى من خلال خطوات دؤوبة ومستمرة وبراغماتية إلى الاعتماد على انجازاتها، والتعلم من الأخطاء السابقة، والعمل بصورة متزايدة على بناء مجموعة "تعكس وكذلك تظهر أماني وأحلام الشعب الكاريبي من أجل تحقيق التقدم والازدهار".

التقارير المقدمة إلى المؤتمر

تلقى رؤساء الحكومات تقريرين من السيد ييسو بيرسود، رئيس رابطة الصناعة والتجارة في منطقة البحر الكاريبي والسيد كيرتست أوغسطس، الأمين العام لمؤتمر العمل في منطقة البحر الكاريبي بشأن قضايا تتصل بالقطاع الخاص والعمل، على التوالي.

وتلقوا أيضا تقريرا من السيدة انجيلا كروبر، الأمينة التنفيذية لاتفاقية التنوع البيولوجي، فيما يتعلق بما تتسم به هذه الاتفاقية من أهمية خاصة بالنسبة لدول المجموعة الكاريبية.

وسام المجموعة الكاريبية

تلقى رؤساء الحكومات تقريرا من اللجنة الاستشارية المعنية بوسام المجموعة الكاريبية تقدم فيه توصيات بشأن منح الوسام، ووافقوا على منح وسام المجموعة الكاريبية إلى أربعة من رعايا المجموعة البارزين.

تعميق عملية التكامل

تباحث رؤساء الحكومات بشأن مغزى السنوات الاحدى والعشرين لتطور حركة التكامل الإقليمي وما حققته من نجاحات واخفاقات. ولاحظوا أن عالم اليوم يجعل ترتيبات التعاون فيما بين دول مثل الدول التي تتألف منها المجموعة الكاريبية أساسية إلى أبعد الحدود، ويسلم بأن القرن الحادي والعشرين سيجعل التعاون الفعال بين الدول الصغيرة أمرا لا مفر منه.

وفي ذلك السياق، استعرض رؤساء الحكومات التطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي خلال عام ١٩٩٣ والتي أثرت على الأداء الاقتصادي للمنطقة، بما في ذلك حدوث توسع في الانتاج العالمي مصحوب بمعدلات منخفضة للتضخم، وأسعار صرف منخفضة قصيرة الأجل، وبعض التقلبات في العملات الرئيسية، ولاحظوا أن الاقتصاد العالمي شهد نموا بطيئا ومعدلات عالية للبطالة في بعض البلدان الصناعية. وأسعار كاسدة للسلع الأساسية في السوق العالمية، باستثناء البن والكاكاو.

وتضمنت تلك التطورات قضايا عديدة من المحتمل أن تؤثر على عملية رسم السياسات في المنطقة. ويشمل ذلك انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف فضلا عن النتائج السلبية المترتبة على قيام بعض بلدان المجموعة الكاريبية بإجراء تغييرات تدريجية لترتيبات التمويل التساهلي لعدد من المؤسسات المتعددة الأطراف.

ولاحظ رؤساء الحكومات أيضا أن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي اختتمت مؤخرا تشكل تحولا نحو زيادة تحرير التجارة، وأن على المنطقة أن تستعد بصورة عاجلة لمواجهة التحديات التي سيفرضها تحرير التجارة العالمية على اقتصادات المنطقة، كما كان هناك تسليم بأن ظاهرة النمو البطئ في البلدان الصناعية الرئيسية تترجم إلى إضعاف للطلب على كثير من صادرات المنطقة. وفي ذلك الصدد، سلموا بضرورة أن تكون المنطقة أكثر قدرة على التنافس نظرا لضعف اقتصاداتها وتشكيل التكتلات التجارية كالكتلة التي أنشئت بموجب اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا).

وفيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية الإقليمية، لاحظ رؤساء الحكومات أن معظم بلدان المجموعة الكاريبية قد حققت معدلات إيجابية للنمو، رغم أن النمو كان، في بعض الحالات، أكثر بطأ مما كان عليه في السنة الماضية. وأعربوا عن قلقهم لأن مستويات البطالة لا تزال عالية في المنطقة، غير أنهم لاحظوا

أن التضخم قد تم احتواؤه في مستوى رقم واحد في كثير من بلدانهم. كذلك رحب رؤساء الحكومات بانخفاض الديون الخارجية في المنطقة حيث أن البلدان ما فتئت تسعى إلى الحد من الاقتراض الخارجي وإلى خدمة التزامات الديون القائمة على نحو منتظم. غير أنهم أعربوا عن قلقهم لأن الديون تشكل عائقا رئيسيا في سبيل النمو المستدام في البلدان المثقلة بالديون. وأكدوا مجددا على الحاجة الملحة إلى خفض الديون الخارجية وأعباء خدمة الديون التي تعاني منها بلدان المجموعة الكاريبية المثقلة بالديون، التي تعود معظم ديونها إلى مؤسسات مالية متعددة الأطراف. وأكدوا على ضرورة الإبقاء على تخفيض الديون الخارجية بوصفه عنصرا ذا أولوية من عناصر استراتيجية التفاوض الخارجي للمنطقة وعلى ضرورة قيام الدول الأعضاء بوضع استجابة عملية موحدة لقضية الدين الخارجي، من خلال آلية إقليمية مناسبة، من أجل ضمان تحقيق حدة ديون البلدان المعنية.

وبناء على ذلك، تباحثوا بشأن القضايا التالية المتصلة بتعميق حركة التكامل، فضلا عن تطوير العلاقات الخارجية للمنطقة.

السوق الموحدة والاقتصاد الموحد

استعرض رؤساء الحكوات التقدم المحرز في إنشاء السوق الموحدة والاقتصاد الموحد في منطقة المجموعة الكاريبية. وأعربوا عن قلقهم لبطء خُطى التقدم في تنفيذ برنامج عمل السوق الموحدة والاقتصاد الموحد، الذي اعتمد في الاجتماع الثالث فيما بين دورات المؤتمر، المعقود في كنغستون في شباط/فبراير ١٩٩٢، ومعدل تنفيذ الدول الأعضاء للقرارات. وأكدوا على ضرورة اعطاء أولوية عليا للأعمال المتعلقة بالسوق الموحدة والاقتصاد الموحد على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وفي سياق السوق الموحدة والاقتصاد الموحد أكد رؤساء الحكومات على ضرورة زيادة التركيز على التجارة فيما بين بلدان المنطقة.

ودعا رؤساء الحكومات إلى تكثيف الجهود من أجل تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه. ووافقوا على أن يقدم تقرير إلى الاجتماع السادس الذي ينعقد بين دورات المؤتمر، الذي سيركز جدول أعماله على القضايا المتصلة بالسوق الموحدة والاقتصاد الموحد.

اتفاق الازدواج الضريبي

رحب رؤساء الحكومات بتوقيع ثماني دول أعضاء على اتفاق المجموعة الكاريبية للإزدواج الضريبي في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤. ولاحظوا أن الاتفاق سيصبح نافذا عندما تصدق عليه دولتان على الأقل من الدول الأعضاء. ولذلك حثوا على التصديق في وقت مبكر على الاتفاق في إطار الجهود المستمرة لتحقيق التعاون الاقتصادي في المنطقة ومن أجل إنشاء السوق الموحدة والاقتصاد الموحد في منطقة المجموعة الكاريبية.

السفر في المنطقة

تلقى رؤساء الحكومات التقرير من رئيس وفد غرينادا، وهي البلد الذي يتولى المسؤولية الرئيسية عن تشجيع السفر في المنطقة. ولاحظوا أنه تم تنفيذ إجراءات مشتركة للمواطنين والمقيمين ورعايا المجموعة الكاريبية في موانئ الدخول الدولية في ١١ من الدول الأعضاء، وأن ثماني من الدول الأعضاء قد نفذت القرارات التي تسمح لرعايا المجموعة الكاريبية باستخدام استمارات لتحديد الهوية غير الجوازات لدخول الدول الأعضاء.

وحث رؤساء الحكومات الدول الأعضاء التي لم تعتمد التدابير الضرورية لتسيير السفر دون مضايقات في المنطقة على القيام بذلك بأسرع ما يمكن.

حرية انتقال المهارات

تلقى رؤساء الحكومات تقرير رئيس غيانا عن الجهود المبذولة لتنفيذ حرية انتقال المهارات في المنطقة. ولاحظوا مع الارتياح أن دولا أعضاء عديدة تقوم حاليا بتنفيذ قرار الاجتماع الرابع عشر للمؤتمر فيما يتعلق بحرية انتقال المهارات.

وقبلوا التوصية المقدمة من نائب مدير جامعة جزر الهند الغربية القاضية بأن يتم الاعتراف برعايا المجموعة الكاريبية المتخرجين من جامعة جزر فرجن على قدم المساواة مع نظرائهم المتخرجين من جامة جزر الهند الغربية وجامعة غيانا لأغراض تنفيذ القرارات التي تؤثر في حرية انتقال هؤلاء الخريجين.

إقرار عملة مشتركة

تلقى رؤساء الحكومات تقرير رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو عن الجهود المبذولة لإقرار عملة مشتركة في المنطقة. ووافقوا على أن تواصل لجنة محافظي المصارف المركزية العمل على وضع ترتيبات تفصيلية لتحقيق هذا الهدف.

جمعية برلمانيي المجموعة الكاريبية

أعرب رؤساء الحكومات عن ارتياحهم لأن اتفاق إنشاء جمعية برلمانيي المجموعة الكاريبية سيدخل حيز النفاذ في ٣ آب/اغسطس ١٩٩٤ عقب إيداع صك التصديق على اتفاق إنشاء الجمعية من قبل انتيغوا وبربودا، بما يكفل التصديق السابع المطلوب. والدول الست التي سبق أن صدقت على الاتفاق هي: بربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر البهاما وغرينادا وغيانا. وسلم رؤساء الحكومات بأن الجمعية ستشكل محفلا لمناقشة القضايا التي تؤثر على المنطقة على نطاق أوسع، ولذلك فإنهم يتطلعون إلى عقد الدورة الأولى للجمعية في موعد ومكان سيتم تحديدهما في المستقبل القريب جدا.

ميثاق المجتمع المدني

أشار رؤساء الحكومات إلى أن مشروع ميثاق المجتمع المدني قد اعتمده الاجتماع الرابع للمؤتمر، المعقود في جزر البهاما في تموز/يوليه ١٩٩٣، بوصفه أساسا للمشاورات. وتلقوا تقارير عن التقدم المحرز وأكدوا مجددا على أهمية التركيز المستمر للدول الأعضاء على ضمان أن يلقى الميثاق أكبر قدر من النقاش من جانب رعايا المجموعة الكاريبية قبل تنفيذه. وأقروا ضرورة نشر أحكام الميثاق وأهدافه على أوسع نطاق ممكن من أجل المساعدة في توعية الجماهير بأحكامه.

المسائل المتعلقة بالنقل الجوي

نظر رؤساء الحكومات في مسألة توفير النقل الجوي على الصعيد الإقليمي نظرا لأهميته لشعب منطقة البحر الكاريبي والاقتصادات الإقليمية. واستعرضوا مسألة إعادة تنظيم شركة LIAT (١٩٧٤) المحدودة وإدارتها وتحويلها إلى القطاع الخاص، ووافقوا على أنه ينبغي تحويل إدراتها إلى حكومتي أنتيغوا وبربودا، وترينيداد وتوباغو، في ١ آب/أغسطس ١٩٩٤. ووافقت الحكومات المالكة لأسهم الشركة على أن الأعضاء الحاليين في مجلس إدارة LIAT ينبغي أن يستقيلوا بحلول ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، وأنه ينبغي تعيين مجلس جديد في ١ آب/أغسطس ١٩٩٤ لإدارة شركة الخطوط الجوية. ومتى تم ذلك فإن المتأخرات الحالية المستحقة لمصرف التنمية الكاريبي ينبغي أن تدفع من حساب ضمان يتم إنشاؤه في المصرف التجاري لأنتيغوا بمبلغ ١٠ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي.

ووافق رؤساء الحكومات كذلك على أن يستخدم حساب الضمان المذكور في خدمة الدين المستحق لمصرف التنمية الكاريبي وأن تواصل شركة LIAT، عن طريق تدفقاتها المالية، خدمة جميع الالتزامات القائمة اعتبارا من ١ آب/أغسطس ١٩٩٤ بالنيابة عن جميع مالكي الأسهم، الذين يظلون مسؤولين عن هذه الالتزامات القائمة. وتتحمل حكومتا أنتيغوا وبربودا، وترينيداد وتوباغو كل الالتزامات الصافية الجديدة التي تنشأ بين ١ آب/أغسطس ١٩٩٤ و ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. ولا يطلب من مالكي الأسهم تقديم مزيد من الإعانات لشركة LIAT.

ووافق رؤساء الحكومات على النظر في اقتراح لتحويل شركة LIAT إلى القطاع الخاص يشمل الترتيبات الانتقالية على أن يقدم في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ لكي ينظروا فيه في الاجتماع التالي الذي ينعقد بين دورات المؤتمر، وعلى كل حال في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥.

ووافق رؤساء الحكومات كذلك على أن تتمتع شركة LIAT بجميع الحقوق في استخدام المسارات المخصصة لها في الوقت الراهن، وذلك بين ١ آب/أغسطس ١٩٩٤ وتاريخ التحويل إلى القطاع الخاص، شريطة ألا تتنافى تلك الحقوق مع أحكام الاتفاق المتعدد الأطراف المقترح للخدمات الجوية. ويتم الاحتفاظ بالخدمات العادية التي تقدمها الآن شركة LIAT للحكومات المالكة للأسهم خلال الفترة المذكورة.

ووافق رؤساء الحكومات على أحكام وشروط إدارة وتشغيل شركة LIAT في الفترة من ١ آب/أغسطس ١٩٩٤ حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥.

ووافقوا كذلك على أن يعقد اجتماع عام استثنائي لمالكي أسهم شركة LIAT في موعد لا يتجاوز ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ لإنفاذ الترتيبات المذكورة أعلاه، وأن يرصد الأمين العام ويساعد في تنفيذها الفعال.

وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للطيران الإقليمي، نظر رؤساء الحكومات في مشروع اتفاق متعدد الأطراف يسعى إلى إضفاء الطابع الرسمي على الترتيبات الخاصة بقيام شركات النقل الجوي في المجموعة الكاريبية بتوفير خدمات جوية داخل هذا المجتمع.

المسائل المتعلقة بالسياحة

تلقى رؤساء الحكومات دراستين طُلب من المنظمة الكاريبية للسياحة أن تضطلع بهما، إحداهما عن أثر السياحة على البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي، والأخرى تعالج الحاجة إلى هيئة تنظيمية ونظام لمنح التراخيص للإشراف على عمليات سفن الرحلات البحرية الترفيهية في البحر الكاريبي. ووافقوا على النظر في هاتين الدراستين في الاجتماع المقبل الذي ينعقد بين دورات المؤتمر.

ووافق رؤساء الحكومات، نظرا لما للسياحة في المنطقة من أهمية بالغة، على عقد اجتماع قمة ثان بشأن السياحة الكاريبية في عام ١٩٩٥، وقبلوا العرض المقدم من بربادوس باستضافة هذا الاجتماع. ووافقوا على دعوة جميع الأعضاء المحتملين في رابطة الدول الكاريبية، والمنظمات الإقليمية للسياحة، والهيئات الملائمة الأخرى، إلى اجتماع القمة.

غسل الأموال في منطقة البحر الكاريبي

إن رؤساء الحكومات، إذ يسلمون بأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يؤدي إلى إضعاف النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمنطقة، يقبلون التوصية الداعية إلى تعجيل تنفيذ برنامج العمل الإقليمي لمناهضة غسل أموال المخدرات، كما هو مبين في إعلان كنغستون لعام ١٩٩٢.

رابطة الدول الكاريبية

أعرب رؤساء الحكومات عن عظيم ارتياحهم لقيام الأطراف بالتوقيع بالأحرف الأولى في كاراكاس في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ على نص مشروع الاتفاقية المنشئة لرابطة الدول الكاريبية، وهي الرابطة التي اقترحتها أصلا لجنة جزر الهند الغربية.

وأعربوا عن اغتباطهم لأن الترتيبات المتخذة لإنشاء رابطة الدول الكاريبية قد تتبعتها بحماس المجموعة الكاريبية وفقا للقرار الذي اعتمده المؤتمر في اجتماعه الرابع بين الدورات، المنعقد في دومينيكا في عام ١٩٩٣. وعليه، يتطلع رؤساء الحكومات إلى التوقيع على الاتفاقية في وقت لاحق من هذا الشهر، الأمر الذي سيتيح فرصا جديدة لمتابعة المبادرات الجماعية من جانب ٤٠ دولة وبلدا وإقليما يضمون نحو ٢٠٠ مليون شخص، توحد فيما بينهم مياه منطقة البحر الكاريبي.

ولاحظوا أن الرابطة ستتيح للمنطقة الكاريبية الأوسع إمكانيات أكبر لكي تخدم على نحو أفضل مصالح المنطقة في مجالي التكامل الاقتصادي والتعاون الوظيفي، وأنها ستعتمد على دعم متبادل أكبر من الآليات القائمة للتكامل والتعاون على الصعيد دون الإقليمي، وعلى مساهمة الشركاء الاجتماعيين في أنشطتها.

ووافق رؤساء الحكومات على تأييد أن تكون ترينيداد وتوباغو موقع مقر رابطة الدول الكاريبية وقبلوا العرض المقدم من حكومة كولومبيا باستضافة احتفال التوقيع على الاتفاقية المنشئة لرابطة الدول الكاريبية.

هايتي

ناقش رؤساء الحكومات مرة أخرى الحالة في هايتي وأعربوا عن قلقهم البالغ لأن النظام غير الشرعي، على الرغم من الجهود المتعددة التي بذلها المجتمع الدولي لحل الأزمة السياسية، رفض بصورة مستمرة التخلي عن السيطرة على الجهاز الحكومي والسماح لرئيس هايتي المنتخب دستوريا بالاضطلاع بمهامه.

وإذ أعلن رؤساء الحكومات عن اشمئزازهم من أعمال العنف المتزايدة، وعدد القتلى الكبير، والانتهاكات الكثيرة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الهايتي، فقد أعربوا أيضا عن قلقهم البالغ بسبب النزوح الجماعي المستمر للأشخاص الهاربين من هايتي في ظروف خطرة للغاية، وناشدوا المجتمع الدولي بذل كل ما في وسعه لحل المشكلة.

وأصدر رؤساء الحكومات قرارا خاصا عن الحالة في هايتي (انظر التذييل) وأعادوا تأكيد التزامهم بالمشاركة في جهود تقررها الأمم المتحدة لإزالة النظام غير الشرعي وإعادة الديمقراطية إلى هايتي.

العلاقات مع أمريكا اللاتينية

رحب رؤساء الحكومات بنتيجة المفاوضات مع كولومبيا بشأن الاتفاق المتعلق بالتعاون التجاري والاقتصادي والتقني، الذي أبرم في حزيران/يونيه ١٩٩٤. ورحبوا بالاتفاق بوصفه وسيلة لفتح أبواب إضافية

لرجال الأعمال والمستثمرين من المنطقة لمزاولة أنشطتهم مع بلدان أخرى في نصف الكرة الغربي. ولاحظوا بصفة خاصة أن الاتفاق يتيح شروطا خاصة لأقل البلدان نموا في المجموعة الكاريبية.

وأقر رؤساء الحكومات بالمشاركة النشطة المتواصلة التي تقوم بها المجموعة الكاريبية داخل فريق ريو، عن طريق تمثيل ترينيداد وتوباغو لمصالحه لمدة ثلاث سنوات بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بعد مدة عضوية جامايكا لثلاث التي انتهت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

وأحاطت ترينيداد وتوباغو رؤساء الحكومات علما بآخر التطورات في مداولات فريق ريو بشأن المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، والفقر، والتهميش، والنزاهة الإدارية وحقوق الإنسان وغيرها، وبدعم الفريق لمقترح الولايات المتحدة الأمريكية الرامي إلى عقد مؤتمر قمة لزعماء نصف الكرة الغربي في ميامي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وبالأعمال التحضيرية التي يقوم بها للمشاركة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في آذار/مارس ١٩٩٥ في كوبنهاغن.

العلاقات بين بليز وغواتيمالا

أعاد رؤساء الحكومات تأكيد دعمهم الوطيد لسيادة بليز، وسلامتها الإقليمية، وأمنها. ولاحظوا بقلق قيام غواتيمالا بإعادة ترديد مطالبتها بجزء من أراضي بليز، ولكنهم رحبوا بالتزام الحكومة الغواتيمالية بمواصلة الاعتراف ببليز، وبالتوصل إلى حل سلمي معها.

وعليه طلب رؤساء الحكومات من غواتيمالا استئناف المفاوضات مع بليز، وذلك لكي يتم العثور على حل لهذا المطلب على أساس الاحترام المتبادل، والمساواة في السيادة، والالتزام بمعايير القانون الدولي.

العلاقات بين غيانا وفنزويلا

نظر رؤساء الحكومات في تقرير عن العلاقات بين غيانا وفنزويلا ولاحظوا الحالة الإيجابية للعلاقات القائمة بين هذين البلدين المتجاورين. وأعربوا عن ارتياحهم للتقدم المحرز في عملية المساعي الحميدة التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، التي ترمي إلى إيجاد حل دائم وعادل للنزاع. ولاحظ رؤساء الحكومات أيضا أن العلاقات الثنائية بين غيانا وفنزويلا تسير قدما بصورة طبيعية.

وأكد رؤساء الحكومات مرة أخرى دعمهم لسيادة غيانا وسلامتها الإقليمية.

التطورات في جزر فرجن البريطانية

تلقى رؤساء الحكومات تقريرا من رئيس وزراء جزر فرجن البريطانية عن التغيرات التي يوشك إجراؤها في دستور ذلك الإقليم والمتصلة باستحداث فئة جديدة للتمثيل وتنفيذ هذه التغييرات قبل الانتخابات المقررة القادمة.

وأعربوا عن قلقهم البالغ لقرار تغيير دستور جزر فرجن البريطانية بدون عقد مشاورات جدية مع الممثلين المنتخبين لشعب الإقليم. وعليه، حث رؤساء الحكومات على أن تعيد حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية النظر في النهج الذي تتبعه، بهدف عقد مناقشات مع الممثلين المنتخبين لجزر فرجن البريطانية لكي يتم التوصل إلى توافق آراء فيما يتعلق بأي تنقيح مقترح للترتيبات الدستورية.

العلاقات مع كندا

استعرض رؤساء الحكومات علاقات المنطقة مع كندا، لا سيما في سياق "العلاقات الخاصة" الموجودة بصفة تقليدية بين الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية وكندا.

وحثوا على تعميق هذه العلاقة عن طريق تكثيف الأنشطة بالسبل القائمة، كالسبل التي تتيحها اللجنة التجارية والاقتصادية المشتركة، وعن طريق التمثيل الدبلوماسي لبلدان المجموعة الكاريبية في أوتاوا، وعن طريق إجراء اتصالات أكثر فعالية مع الرعايا الكاريبيين الكثيرين المقيمين في كندا، وعلى المستوى القيادي في المحافل الإقليمية وغيرها من المحافل الدولية.

سورينام

رحب رؤساء الحكومات بالطلب الذي ورد من حكومة سورينام لتكون عضوا في المجموعة الكاريبية والسوق المشتركة الكاريبية. وأعادوا تأكيد الموقف الذي اتخذوه في الاجتماع الخاص الثاني للمؤتمر المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ومفاده أن تتاح لسورينام إمكانية العضوية أو شكل خاص من العلاقة مع المجموعة الكاريبية. ووافقوا على إنشاء عملية استعراض تضم فريقا تقنيا صغيرا لكي يضع مع حكومة سورينام، وبتنسيق مع مكتب المؤتمر، التفاصيل الخاصة بكل من طلب العضوية في المجموعة والترتيبات الانتقالية المتعلقة بالعضوية في السوق المشتركة. ووافق رؤساء الحكومات على أن يسعوا إلى البت في الطلب في الاجتماع القادم بين دورات المؤتمر.

جنوب افريقيا

رحب رؤساء الحكومات بالانعقاد الناجح لأول انتخابات متعددة الأعراق في جنوب افريقيا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، والانتخاب التاريخي لنيلسون مانديلا رئيسا لجمهورية جنوب افريقيا. ووافقوا على أن تدعم المجموعة الكاريبية مبادرات الكمنولث والمبادرات الأخرى الرامية إلى دعم العملية الديمقراطية والإنمائية، وتعزيز الآلية الإدارية في ذلك البلد. واعترفوا بأن جنوب افريقيا الجديدة تمثل مكانا مليئا بالفرص لإجراء مبادلات مفيدة، وفي هذا الصدد وافقوا على إرسال بعثة من المجموعة الكاريبية إلى جنوب افريقيا لاستكشاف إمكانيات تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من العلاقات.

واستفاد رؤساء الحكومات من استلام تقرير عن التطورات الأخيرة في جنوب افريقيا من السيد أيميكا أنياوكو، الأمين العام للكمنولث.

التطورات الاقتصادية العالمية

اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة

تلقى رؤساء الحكومات تقريرا مرحليا عن دراسة، أمروا بها في اجتماعهم الخامس المعقود بين الدورات، في آذار/مارس ١٩٩٤، بشأن الآثار المترتبة على اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة في العلاقات التجارية والاقتصادية القائمة والأطول أجلا لبلدان المجموعة الكاريبية مع شركائها الرئيسيين، وأثره في الاقتصاد الاقليمي، واتخاذ استجابة مناسبة من جانب المجموعة الكاريبية إزاء البيئة التي أوجدتها الكتلة التجارية الجديدة. واتفقوا على أن من مصلحة المجموعة الكاريبية أن تتفاوض بشأن وضع ترتيبات للدخول في اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة وأنه يلزم اتخاذ خطوات مبكرة، بمشاركة الشركاء الاجتماعيين، لكفالة أن تكون المنطقة مهيأة على نحو واف لعملية التفاوض الخاصة بالانضمام.

وأكدوا من جديد التزام الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية بمعالجة مسألة علاقاتها مع اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة بوصفها مجموعة موحدة، مع التسليم بأن فرادى الدول الأعضاء قد تحتاج إلى أحكام وجداول زمنية مختلفة لمراعاة مصالحها الخاصة.

واستعرض رؤساء الحكومات التدابير المقترحة بموجب مشروع برنامج التجارة المؤقت للولايات المتحدة ورحبوا بذلك البرنامج بوصفه خطوة في الاتجاه الصحيح ومحاولة لحسم جزء من المشكلة على الأقل، لا سيما فيما يتعلق بالملابس. ولاحظوا أن المقترحات لم تمنح جميع ما طلبته البلدان الكاريبية. غير أنهم وافقوا على أن تواصل المنطقة متابعة تحقيق ظروف انفتاح محسنة فيما يتعلق بالبنود المدرجة والبنود التي لا تستفيد حاليا من هذا البرنامج، لا سيما منتجات النفط.

واتفق رؤساء الحكومات على أنه ينبغي للمجموعة الكاريبية أن تعمل بغرض تحقيق ترتيبات تتناول التجارة، وتدفقات الاستثمار، وتخفيف عبء الديون، وتقديم المساعدة المالية في مجالي التنوع وإعادة تدريب الموظفين، وتوفير فرص العمل القصيرة الأجل وخصوصا بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون وأقل البلدان نموا.

الموز

استعرض رؤساء الحكومات التطورات في سوق الموز الأوروبية، لا سيما في نطاق مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) والاتحاد الأوروبي، على نحو ما تؤثر به على البلدان المصدرة للموز في منطقة البحر الكاريبي وسائر بلدان مجموعة دول افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ. وسلّموا بأنه، على الرغم من الإنجازات المتحققة حتى الآن، لم تسو نهائيا بعد جميع الشروط المحيطة بمستقبل سوق الموز الكاريبية. واتفقوا على مواصلة وتكثيف حملة الضغط لإنقاذ صناعة الموز، وهي مورد الرزق الرئيسي بالنسبة لعدد كبير من الناس في منطقة المجموعة الكاريبية.

ولهذا الغرض، اتفقوا على أن يقوم وفد رفيع المستوى من المجموعة الكاريبية بزيارة أوروبا لإجراء مناقشات بشأن نواحي القلق الهامة التي تساور بلدان المجموعة الكاريبية، بما في ذلك استعراض منتصف المدة لاتفاقية لومي والبروتوكول الخاص بالموز.

اتفاقية لومي الرابعة واستعراض منتصف المدة

أحاط رؤساء الحكومات علما ببدء المفاوضات الخاصة باستعراض منتصف المدة لاتفاقية لومي الرابعة في سوازيلند في أوائل هذه السنة، والمشاركة على المستوى الرفيع لوزراء وسفراء منطقة البحر الكاريبي في الهيكل الذي أنشأته مجموعة دول افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ للاضطلاع بهذه المفاوضات. واتفقوا على أن يقوم وفد كاريبي رفيع المستوى بزيارة عدة عواصم أوروبية في وقت لاحق من هذه السنة لعرض نواحي القلق التي تهم المنطقة، والتي تم الإعراب عنها في عدد من محافل المجموعة الكاريبية بشأن اتفاقية لومي الرابعة، بما في ذلك التأخر سواء في تنفيذ المشاريع الموافق عليها وفيما يتعلق بمشاريع البرنامج الاقليمي التي ما زالت معلقة بموجب اتفاقيات لومي الأولى والثانية والثالثة. واتفق رؤساء الحكومات على أن يقوم الوفد الرفيع المستوى المقترح أيضا بالضغط على الاتحاد الأوروبي دعما لمجموعة دول افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ فيما يتعلق بالزيادة الفورية في حصة شراب الرم وإلغاء الحصة في عام ١٩٩٦.

وأعربوا عن تقديرهم للأونرابل جورج بريزان على فاعليته في تصريف مهامه بوصفه رئيسا لمجلس وزراء مجموعة دول افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ.

المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة

درس رؤساء الحكومات نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في بربادوس في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، ولا سيما إعلان بربادوس وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي حين أعربوا عن ارتياحهم لنتائج المؤتمر، حثوا على أن تصبح المسائل المحددة في إعلان بربادوس موضع تركيز رئيسي في أنشطة المجموعة في المستقبل القريب. واتفقوا على متابعة هذه المسائل في المحافل الوطنية والاقليمية والدولية ذات الصلة دعما للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأجرى رؤساء الحكومات أيضا مداولات بشأن دور حلف الدول الجزرية الصغيرة في المؤتمر العالمي وأكدوا من جديد أنه ينبغي مواصلة التعاون فيما بين الدول الأعضاء في حلف الدول الجزرية الصغيرة بغية تبادل المعلومات والخبرة والخبراء في مجال تعزيز التنمية المستدامة. وحثوا المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل لهذه الجهود.

وتلقى رؤساء الحكومات تقريرا من رئيس جمهورية غيانا، بوصفه رئيس الحكومة المسؤول عن المسائل البيئية، وضع فيه تأكيدا خاصا على الآثار المترتبة في المنطقة على المؤتمر العالمي والحاجة الماسة إلى وضع ترتيبات لتسهيل تنفيذ السياسات والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، اعتبروا أن من الواجب الاستفادة من الهيكل الجديد لمرفق البيئة العالمية سعيا وراء تطوير وتنفيذ البرامج البيئية. كما اعتبروا أن خطط العمل الموضوعة في ذلك السياق ينبغي أن تتضمن مخصصات في الميزانية لفرقة العمل المعنية بالبيئة التابعة للمجموعة الكاريبية تمكنها من أداء مهمتها على أساس مستمر؛ وبذل جهد خاص لتحديد الخبراء في منطقة البحر الكاريبي والتشجيع على تقاسم الخبرة على الصعيد الاقليمي؛ ودعم الكرسي الخاص بالتنمية المستدامة في فرع مونا لجامعة جزر الهند الغربية؛ وتقاسم المعدات وسائر الموارد حيثما كان ذلك ممكنا لإفساح المجال لفرادى البلدان لتنفيذ المهام اللازمة بحد أدنى من التكلفة؛ وزيادة الاستفادة من المؤسسات في المنطقة بغية تخفيض الاعتماد على الموارد الآتية من خارج المنطقة.

وأعرب رؤساء الحكومات عن تهانيهم وتقديرهم لحكومة بربادوس وشعبها على كفاءة الترتيبات التي أدت إلى النجاح الباهر للمؤتمر العالمي.

مؤتمر قمة لنصف الكرة الغربي

رحب رؤساء الحكومات باقتراح رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية بعقد مؤتمر قمة لزعماء نصف الكرة الغربي في ميامي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ووافقوا على الحاجة إلى جدول أعمال تظهر فيه مواضع اهتمام جميع البلدان المشاركة. وبناء على ذلك، أيدوا استراتيجية السير في النهج التشاوري إزاء مؤتمر القمة مما سينطوي على تقرير جماعي للمسائل التي ستجري مناقشتها. ولذلك

الغرض، وافق رؤساء الحكومات على أن يكون عقد اجتماع وزاري جزءا من العملية التحضيرية. وأيدوا عرض حكومة ترينيداد وتوباغو بأن تستضيف الاجتماع وأحاطوا علما مع التقدير بعرض حكومة كندا لدعم اجتماع من هذا القبيل.

التطورات في رواندا

أعرب رؤساء الحكومات عن سخطهم إزاء استمرار المذابح في رواندا وأدانوا بأشد لهجة ممكنة الأعمال الوحشية التي يجري ارتكابها. وحثوا الأطراف المعنيين على وقف الأعمال العدائية واحترام أشد حقوق الإنسان أهمية، الحق في الحياة.

وأعلن رؤساء الحكومات تأييدهم للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة حاليا لحسم ذلك النزاع المأساوي.

الترشيحات

كرر رؤساء الحكومات دعمهم لترشيح السيد كريستوفر توماس، من ترينيداد وتوباغو، ليكون أمينا عاما مساعدا لمنظمة الدول الأمريكية، والسير جورج آلن، من بربادوس، ليكون مديرا تنفيذيا لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. كما أيدوا ترشيح السيد كارل غرينيدج ليعاد تعيينه بوصفه وكيلا للأمين العام لأمانة مجموعة دول افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ.

العلاقات بين المجموعة الكاريبية والأمم المتحدة

أحاط رؤساء الحكومات علما برسالة الأمين العام للأمم المتحدة، التي أتى بها ممثله الخاص إلى الاجتماع الخامس عشر للمؤتمر.

ووافقوا على استصواب تعزيز التعاون والتنسيق بين أمانتي المجموعة الكاريبية والأمم المتحدة.

وطلبوا من الأمين العام للمجموعة الكاريبية أن يتابع هذه المسألة مع الأمين العام للأمم المتحدة وأن يقدم تقريرا إلى الاجتماع المقبل للمؤتمر بشأن التطورات في هذا الصدد.

السلطة الدولية لقاع البحار

تلقى رؤساء الحكومات تقريرا من رئيس وزراء جامايكا بشأن التطورات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

وأحاطوا علما بأن الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء التاسع من الاتفاقية سيكون مفتوحا للتوقيع في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ في الدورة الثامنة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة للأمم المتحدة واتفقوا على أن تبذل الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية قصارى الجهد لتوقيع اتفاق التنفيذ والتصديق عليه حالما يفتح للتوقيع والتصديق.

كما أحاطوا علما بأن جلسة افتتاح السلطة الدولية لقاع البحار ستعقد في مقرها المقترح في كنغستون في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وحثوا على أن تكون الدول الأعضاء ممثلة في تلك الجلسة على أعلى مستوى.

تعازي

أثنى رؤساء الحكومات على أعمال السيدة فيث ويلتشر، التي توفيت حينما كانت تخدم بتفان وامتياز بوصفها مديرة التعاون الوظيفي في أمانة المجموعة الكاريبية. ولاحظوا أن خصائص الزعامة لديها، ولا سيما دعوتها وجهودها المبذولة لصالح الشباب والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في المجتمع الكاريبي، كانت من العلامات المميزة لحياتها الوظيفة.

تعبير عن القلق

أعرب رؤساء الحكومات عن أسفهم لضياع سعادة وليام هربرت، الممثل الدائم لسانت كيتس ونيفيس لدى منظمة الدول الأمريكية، مع أفراد أسرته، في البحر لمدة ثلاثة أسابيع. وأحاطوا علما بالاسهام الأصيل الذي قدمه لتعميق حركة التكامل وللعملية الإنمائية في سانت كيتس ونيفيس.

تقدير

أعرب رؤساء الحكومات عن تقديرهم للدور الذي أداه رئيس الوزراء ساندیفورد في إدارة الاجتماع، مما أدى إلى اختتامه بنجاح. وأعربوا عن تقديرهم الصادق إلى حكومة بربادوس وشعبها على قيامهم بتوفير الفرصة للاجتماع في المؤتمر ومناقشة المسائل ذات الأهمية التاريخية بالنسبة للمنطقة.

تذييل

قرار بشأن هايتي صادر عن رؤساء حكومات المجموعة الكاريبية في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤

إن رؤساء حكومات المجموعة الكاريبية، المجتمعين في الدورة العادية الخامسة عشرة للمجموعة في بريدج تاون، ببربادوس، في الفترة من ٤ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، وبعد أن استعرضوا الجهود الأخيرة الموسعة والهادفة إلى حل الأزمة في هايتي:

أعربوا عن قلقهم الشديد من أنه، على الرغم من الجهود العديدة التي يبذلها المجتمع الدولي لحل الأزمة السياسية في هايتي عقب الإطاحة العسكرية بالحكومة المنتخبة ديمقراطيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، رفض نظام الحكم غير الشرعي بإصرار أن يتخلى عن السيطرة على الجهاز الحكومي في ذلك البلد، بل سعى بدلا من ذلك الى اغتصاب عملية السلطة الدستورية لرئيس الجمهورية جان بيرتراند ارستيد؛

أعلنوا اشمئزازهم من أعمال العنف ضد الشعب الهايتي التي تمخضت عن عدة مئات من الوفيات، وانتهاكات حقوق الانسان، والعسر الاقتصادي، والهجرة الجماعية للهاربين من وطنهم في أشد الظروف خطرا؛

أكدوا تسليمهم بأن حل الأزمة السياسية في هايتي، وهي بلد كاريبي، هو الحل الذي يجب على جميع بلدان هذه المنطقة الجغرافية - السياسية، بالتعاون مع المجتمع الدولي بصورة عامة، أن يسهموا فيه إسهاما هادفا، وكرروا استعدادهم لفعل ذلك؛

وأعربوا عن استياءهم من عدم احترام نظام الحكم العسكري الهايتي للالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاق غفرنرز آيلند الذي أبرم بين الرئيس جان بيرتراند أرستيد والفريق راؤول سيدراس في تموز/يوليه ١٩٩٣؛

وسلموا بضرورة النظر الآن في التنفيذ المبكر لجميع التدابير المناسبة الرامية إلى حل الأزمة الهايتية، وإستعادة العملية الديمقراطية، وعودة الرئيس جان بيرتراند ارستيد إلى مكانه الشرعي بوصفه رئيس جمهورية هايتي المنتخب؛

وكرروا التزام المجموعة الكاريبية بتعمير هايتي، بعد حل الأزمة، عن طريق تعبئة الموارد المالية والتقنية الإقليمية والآتية من خارج الاقليم وسائر الموارد؛

وحثوا على عقد مؤتمر دولي لإعلان التبرعات بشأن تقديم المساعدة إلى هايتي، بغية أخذ التزامات من الحكومات والوكالات المانحة بتوفير مساعدة تقنية ومالية على المدى القصير والمتوسط لتدعيم سير العملية الديمقراطية في هايتي؛

واتفقوا على تقديم المساعدة، بتنسيق مع سائر أعضاء المجتمع الدولي، في تشكيل قوة مدنية تكون بمثابة منظمة فنية للمحافظة على السلم واحترام حقوق الانسان في ذلك البلد الذي مزقته المنازعات؛

واتفقوا أيضا على تزويد السلطات المعينة بموجب الدستور في هايتي بكادر من الموظفين من الخدمة العامة في الدول الأعضاء للمجموعة الكاريبية، لتوفير التدريب في الإدارة العامة، وإجراء الانتخابات، وغير ذلك من الأنشطة المتصلة بإنشاء وترسيخ مثل هذه المؤسسات مما سيضمن تحقيق مجتمع مدني مستقر؛

وحثوا جميع الأعضاء في المجتمع الدولي على اثبات التزامهم بالتوصل إلى حل مبكر ونهائي للأزمة السياسية الهايتية وما يتبع ذلك من تعمير اجتماعي واقتصادي لذلك البلد.

- - - - -